الأمم المتحدة E/ECA/COE/37/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع السابع والثلاثون

أديس أبابا، ١١و١٢ أيار/مايو ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت *

المسائل النظامية

التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع الأفكار موضع التنفيذ من أجل تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها

مذكرة للأمينة التنفيذية

ألف- معلومات أساسية

١- يصادف عام ٢٠١٨ الذكرى السنوية الستين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتتيح هذه المناسبة فرصة للتفكير في مساهمة اللجنة، بوصفها إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في المشهد المؤسسي الأفريقي الاضطلاع بمهمة التصدي للتحديات الإنمائية في القارة. إلى جانب ذلك، تتيح هذه الذكرى – اليوبيل الماسي– فرصة للوقوف على إنجازات اللجنة ورسم مسارها المستقبلي بما يؤدي إلى بلوغها المكانة التي تتمكن فيها من الاستجابة لأولويات دولها الأعضاء وتطلعاتها.

٢- وسعياً لتنفيذ ولايتها، أجرت اللجنة عملت على إجراء مسح دوري للبيئة الإنمائية واستحدثت طائفة من عمليات التحول والتجديد على الصعيد التنظيمي لكي تتخذ لنفسها موقعا حتى تظل صلتها باحتياجات دولها الأعضاء وتطلعاتها قائمة وأن تكون قادرة على الاستجابة للاحتياجات والتحديات الناشئة. وقد انطوت عملية إعادة الهيكلة الأخيرة التي أجريت في عام ٢٠١٣، على إعادة تركيز برامج اللجنة لجعلها أكثر استجابة لبرنامج التحول في أفريقيا. إلا أنه، ومنذ عام ٢٠١٣، طرأت تطورات هامة على الصعيدين العالمي

* E/ECA/COE/37/1.

والإقليمي تستدعي إجراء المزيد من الإصلاحات على اللجنة لضمان قدرتها على تنفيذ ولايتها بشكل فعال والاستجابة للاحتياجات المتغيرة لدولها الأعضاء.

باء- الأساس المنطقي لإعادة التنظيم الاستراتيجية للجنة

٣- بعد مرور عقد من الزمان على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تجد أفريقيا نفسها في بيئة جديدة فيما يخص الاقتصاد الكلي. فالبلدان التي كانت تجتذب قدرا هائلا من الاستثمار الأجنبي المباشر لم تعد تفعل ذلك. كما أن البلدان الأفريقية الغنية بالنفط التي استفادت من ارتفاع أسعاره شهدت انتكاسات اقتصادية خطيرة. وتتعرض هذه البيئة في الاقتصاد الكلي لمزيد من الضغوط بفعل التحولات التي طرأت على صعيد السياسات المحلية للاقتصادات الناشئة، مثل الصين، التي تعمل حاليا على إيجاد توازنات جديدة في مصادر نموها. وتعافى النمو الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١٧، بيد أن درجة النمو لا تزال أقل بكثير من مستوى النمو الثنائي الأرقام اللازم لإحداث التحول الهيكلي.

٤- ويشار إلى أن نمط النمو الذي تشهده المنطقة حالياً ونوعيته يتركان شرائح كبيرة من السكان ترزح تحت وطأة الفقر والعوز. كما أن التفاوتات العميقة والمستحكمة في جميع أنحاء القارة لها عواقبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن شأن هذه العناصر، على المدى الطويل، أن تقوض النمو الاقتصادي والإنتاجية وتطوّر الأسواق، كما أنها تهيّئ الظروف لاندلاع النزاعات المفتوحة ووقوع الاضطرابات الاجتماعية، على نحو ما أثبتته التجربة التي عاشتها، في الآونة الأخيرة، بعض البلدان الأفريقية، وخاصة بلدان شمال أفريقيا، فيما عُرف بالربيع العربي. ويسود توافق متزايد في الآراء على الحاجة الملحة لضمان استدامة النمو وشموله للجميع.

٥- ولكي تنمو أفريقيا وتسلك سبل التطور، لا بد لها من تنويع اقتصاداتها وإحداث تحول هيكلي فيها. فالهيكل الحالي للصادرات من البضائع، الذي تهيمن عليه السلع الأساسية الأولية غير المجهزة، ليس بالهيكل المواتي لمستوى التنمية المنشود. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تعمل على تنويع مصادر النمو للتخفيف من ضعف اقتصاداتها إزاء الصدمات الداخلية والخارجية.

٦- وإذا أريد لأفريقيا أن تحقق النتائج المرجوة لخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣، فمن الضروري إحداث تحول رئيسي في فهم بيئة الاقتصاد الكلي المعزِّزَة للنمو. وهذا التغيير يجب أن يتناول العلاقة المتبادلة مع التنمية بما يتجاوز النظرة الضيقة التي تركز على تحقيق الاستقرار والنمو، بحيث يكون التصميم في إطار منظور متكامل ومتعدد القطاعات.

٧- ولا بد لأفريقيا أن تعزز ما تمتلكه هي نفسها من موارد لكي تعالج إشكالات الاقتصاد الكلي التي تقوض النمو وتحول دون شموله واستدامته. فقدرة القارة على التعامل مع التحديات الجديدة والناشئة رهينة بقدرتها على تحقيق استقرار ونمو اقتصاداتها، لاسيما من خلال استغلال مواردها الذاتية. ولمواجهة هذا التحدي، يتعين على الحكومات

الأفريقية أن تنشئ نظم حوكمة قوية، كفيلة بتقديم الدعم الفعال لإدارة القطاع العام، وتعبئة الموارد المحلية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وإصلاح السياسات الضريبية.

٨- وإذا ما أرادت البلدان الأفريقية تحقيق الازدهار في بيئة عالمية دينامية ومتغيرة باستمرار، فمن الأهمية بمكان أن يكون لديها نظام حوكمة قوي بحيث يُنْظَر إلى سلطة الدولة على أنها شرعية ويمكن التنبوء بتصرفات موظفيها. فوجود مثل هذا النظام سيجعل كذلك من أفريقيا قارة جذابة يكون فيها الناس سعداء بالعيش والعمل والاستثمار فيها.

٩- وسيستمر دور القطاع الخاص في تمويل التنمية في أفريقيا في النمو. حيث يمكن للقطاع الخاص أن يوفر سبلا مبتكرة وفعالة لتزويد القارة بالهياكل الأساسية وغيرها من الحلول. وفوق هذا وذاك، يمكن لأفريقيا، من خلال حشد تمويل القطاع الخاص، أن تستقطب تريليونات الدولارات اللازمة لتسريع تنميتها، وذلك من خلال تنويع اقتصادها وتحسين القدرة التنافسية. وسيتطلب ذلك تطوير أسواق متينة لرأس المال وتهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص، لاسيما في مجالات الأراضي والزراعة والطاقة وغيرها من قطاعات الهياكل الأساسية. ويمكن لأفريقيا، إن هي استفادت من إمكانات القطاع الخاص، أن تحدث نقلة في مستويات إنتاج السلع والخدمات على السواء، وأن تنشئ اقتصادات مستدامة وتستحدث المزيد من فرص العمل بما يتيح للقارة جني فوائد العائد الديمغرافي.

١٠- ولا يزال الفقر وعدم المساواة، مهما كانت طريقة قياسهما، مرتفعين جدا في معظم أنحاء القارة. وسيساهم تسريع وتيرة الحد من الفقر وتقليص عدم المساواة المستمر في جميع أنحاء القارة في النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة. وهناك حاجة ملحة لضمان أن تكون السياسات العامة في أفريقيا أكثر شمولا وتستجيب لاحتياجات الشباب والنساء.

١١- ذلك أن التزام الحكومات الأفريقية بخطة التكامل الإقليمي قد بلغ درجة كافية لاجتذاب القطاع الخاص. كما يتجلى من خلال جملة تدابير منها إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووضع خطة العمل لتعزيز التجارة داخل أفريقيا. وقد جرى استكمال خطة التكامل الإقليمي تلك ببرامج وسياسات قارية رئيسية أخرى من بينها البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وخطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، واستراتيجية العلوم، والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا، التي توفر أطرا استراتيجية بالغة الأهمية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص والاستفادة منها، والارتقاء بالإنتاج الاقتصادي وسد الفجوات الإنتاجية في الاقتصادات الأفريقية.

١٢- ويمثل تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية نقاط تأثير حاسمة للقارة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويرتبط تحقيق الكثير من الأهداف ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لإيجاد أنظمة بيئية سليمة، واقتصادات سليمة، ومجتمعات سلمية أيضا. وتواجه أفريقيا تحديات خطيرة يطرحها تغير المناخ لتحقيق أهداف

التنمية المستدامة. ويجب على إفريقيا أن تدمج بفعالية التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه في عمليات تخطيط السياسة الإنمائية. وهذا أمر حتمي للحد من التعرض للمخاطر وتعزيز القدرة على التكيف مع الآثار. ومن شأن المضي قدماً في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً المحددة في إطار اتفاق باريس أن يمكِّن بلدان أفريقيا من خفض انبعاثاتها المستقبلية والمساهمة في الجهود الجماعية العالمية لمعالجة الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وبتسخير ما تزخر به الطبيعة من موارد، والتكنولوجيات والهياكل الأساسية الجديدة كوسيلة لتكوين الثروة، وقلب معادلة استنفاد الموارد من أجل تنمية أفريقيا، وكقناة نحو تنويع اقتصاداتها، تحتاج البلدان الأفريقية أيضا إلى إجراء إصلاحات في مجال السياسة العامة لتعزيز الاقتصاد الأخضر، مع المساهمة في آن واحد في إيجاد تكامل متوازن للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

١٣- وتشكل البيانات والإحصاءات عنصراً محورياً في عملية التنمية. وهناك توافق في الآراء بشأن التطلعات الإنمائية التي ينبغي أن تسعى أفريقيا لتحقيقها، على النحو المبين في خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. ولتنفيذ ورصد الخطتين المتكاملتين، هناك حاجة إلى اتباع نظام وهيكل فعالين لسياسات البيانات لدعم العملية. وسيتطلب الأمر قيام ثورة أفريقية في مجال البيانات ستشكل العمود الفقري لعملية صنع القرار السياسي والتخطيط للخطتين ومتابعتهما واستعراضهما، مما يستلزم توفير موارد وقدرات معززة لجمع البيانات وتخزينها وإتاحتها للاطلاع والتحليل بالاعتماد على نظم إحصائية متينة.

١٤- وتتركز مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عبء تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ على الأوجهة الجوهرية الثلاثة للجنة، وهي وظيفتها المتمثلة في الدعوة للاجتماعات، ووظيفتها كمركز أبحاث ووظيفتها التشغيلية، على النحو المبين أدناه:

(أ) وظيفة الدعوة للاجتماعات: تنطوي على توفير منتديات مخصصة إقليمية وحكومية دولية ومتعددة الجهات، تعود ملكيتها التامة إلى الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية والمصارف الإنمائية، بما يسفر عن التوصل إلى سياسات إنمائية وأطر ومعايير وخطط عمل متفق عليها، تعزز تعدد الأطراف على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ب) وظيفتها كمركز أبحاث: تتمثل في إجراء البحوث والتحليلات المتعددة القطاعات التي تعزز تكامل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وتشجع التعلم من الأقران، والتفكير الإبداعي، وشحذ الوعي بشأن السياسات العامة مع تعزيز الروابط وأوجه التآزر بين القطاعات في الوقت ذاته؛

(ج) الوظيفة التشغيلية: تتمثل في تقديم المشورة في مجال السياسات العامة على المستوى القطري من خلال تقديم الدعم المباشر القائم على الطلب للدول الأعضاء في المجالات ذات الصلة بعملها المعياري والتحليلي وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري.

جيم- عملية الاستعراض

١٥- استنادا إلى التحليل السابق، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للسياق الإنمائي الذي يحدد شكل المنطقة وولايات اللجنة الرئيسية، شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بقيادة أمينتها التنفيذية الجديدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، في عملية تمحيص، وتشاور وتفكير استشرافي. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجريت العديد من الاستعراضات الاستراتيجية بغية إعادة تحديد توجه اللجنة بما يمكنها من تقديم الدعم الفعال من حيث التنفيذ والمتابعة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٦٣، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ الخطتين والإطار المشترك بينهما لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

١٦- وأجريت كذلك سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم رؤساء الدول والحكومات، ووزراء المالية والتخطيط، ووزراء الخارجية، والسفراء الأفريقيين المعتمدين في أديس أبابا، والمنظمات الشريكة، بما فيها الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الثنائيين وموظفي اللجنة. وأشارت نتائج عملية التفكير والمشاورات إلى ضرورة إعادة تحديد التوجه الاستراتيجي للجنة بهدف الاستفادة من الفرص المتاحة والتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا والتنفيذ الفعال للمهام الموكلة لها.

دال- وضع الأفكار موضع التنفيذ من أجل تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها

١٧- تتمثل رؤية اللجنة في طرح الأفكار واتخاذ الإجراءات الرامية إلى تمكين أفريقيا وشموليتها للجميع وتحقيق تحولها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ من خلال وظائفها الأساسية الثلاث، وهي وظيفتها كمركز للفكر، ووظيفتها كهيئة للدعوة للاجتماعات ووظيفتها التشغيلية.

١٨- يكمن الهدف العام للجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم القارة للتصدي بفعالية لأحد تحدياتها الأساسية: إيجاد الوظائف. وبوجود أكثر من نصف الوظائف في القارة في القطاع غير الرسمي، فإن هذا التحدي له أهمية خاصة من الناحية المالية ومن حيث مستويات الفقر.

١٩- وحتى تتمكن اللجنة من تقديم رؤيتها، ستركز على خمسة اتجاهات استراتيجية:

(أ) تعزيز مكانة اللجنة باعتبارها مؤسسة معرفية رائدة تستند إلى ما تتسم به من مكانة وامتياز فريدين لإيجاد حلول شاملة للقارة؛

(ب) إيجاد حلول تقوم على التنمية المستدامة لتسريع التنوع الاقتصادي والتصنيع في أفريقيا؛

(ج) إيجاد حلول مبتكرة لتمويل هياكل أساسية مستدامة —على المستوى البشري والمادي والاجتماعي- من أجل التحول في أفريقيا؛

(د) المساهمة بحلول للمشكلات العابرة للحدود، مع التركيز على الإدماج الاجتماعي؛

(هـ) إيجاد حلول إقليمية لمشكلات الحوكمة ذات البعد العالمي، إلى جانب إنتاج المعرفة لمواجهة التحديات التي تنظر الجيل القادم من الأفريقيين.

٢٠- وسينصب تركيز للجنة البرنامجي على دعم بيئة للاقتصاد الكلي تكون مواتية للنمو وذلك بإنجاز الأولويات الرئيسية التالية من قبيل:

(أ) القضاء على الفقر وأوجه التفاوت؛

(ب) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛

(ج) جذب استثمارات القطاع الخاص من خلال مؤسسات السوق مثل المَعْلَم المتمثل في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(د) هيكلة المشاريع وتعزيز دور القطاع الخاص وموارده، وتمكين الأعمال التجارية؛

(هـ) تعزيز مسارات التنمية الاقتصادية الخضراء والزرقاء، من خلال الطاقة، والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

(و) التوسع في تعبئة الموارد المحلية باعتبارها مسارات طويلة الأجل لتمويل التنمية المستدامة؛

(ز) وضع هيكل سياسات عامة مستنير بالبيانات،

(ح) بناء نظام متين للحوكمة.

٢١- وتخطط اللجنة خلال قيامها بعملها للانتقال من مجرد التركيز على القطاع العام إلى العمل بنشاط على دعم طرائق عملها بالمجهودات والأفكار والإجراءات الرامية إلى تعميق نمو القطاع الخاص، لاسيما القطاع الخاص المحلي. وسيتحقق ذلك عن طريق جعل القطاع الخاص محركاً لدفع عجلة الإنتاج ونمو الإنتاجية، وكذلك كمزود للوسائل البديلة لتمويل التنمية. وبالتالي ستقوم اللجنة بتعميق تعاونها مع القطاع الخاص لدعم السياسات المتعلقة بالبيئة التمكينية المناسبة لهذا القطاع.

٢٢- وستعمل اللجنة كذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء فيما يخص الجوانب التنظيمية والعملية لبناء الدولة من خلال توطيد نظم متينة للحوكمة ينبغي أن تشمل التركيز على البلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع، بغية بناء قدراتها على الصمود، وبالتالي منع حدوث المزيد من الأزمات.

٢٣- وفي ضوء التطلعات المذكورة أعلاه، سيتم تعديل أوضاع البرامج الفرعية للجنة وفقا لذلك، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمزايا اللجنة النسبية وأولوياتها البرنامجية. وسيجري

تنظيم برنامج عمل اللجنة في مجمله بحيث يتمحور حول تسعة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة، وذلك على النحو التالي:

(أ) الاقتصاد الكلي والحوكمة: سيجري توسيع نطاق هذا البرنامج الفرعي لمعالجة مسائل الحوكمة الاقتصادية، بهدف دعم الدول الأفريقية الأعضاء في جهودها الرامية إلى تسريع التحول الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة؛

(ب) التكامل الإقليمي والتجارة: سيركز هذا البرنامج الفرعي على الدور المركزي المتمثل في تحقيق التعاون الإقليمي والتكامل الفعال بين الدول الأعضاء من خلال دعم الجهود الرامية إلى تعميق الأسواق الإقليمية، وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وتسريع عملية التصنيع والتصدي لتحديات التحول الهيكلي؛

(ج) تنمية القطاع الخاص وتمويله: يتمثل الهدف من هذا البرنامج الفرعي في دعم الدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول من خلال الاستفادة من دور القطاع الخاص وموارده مع التركيز على زيادة استثماراته في الهياكل الأساسية، والطاقة والخدمات، وتعزيز التمويل الابتكاري من أجل تطوير أسواق رأس المال، واجتذاب الاستثمار، وتحسين البيئة المواتية للأعمال التجارية؛

(د) البيانات والإحصاءات: سيواصل هذا البرنامج الفرعي عمله في تحسين إنتاج البيانات والإحصاءات عالية الجودة والقابلة للمقارنة في أفريقيا لنشرها واستخدامها من أجل دعم وضع السياسات القائمة على الأدلة، وتخطيطها، وتنفيذها، ورصدها والإبلاغ عنها في إطار خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ ؛

(هـ) تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية: سيضطلع هذا البرنامج الفرعي بدور بالغ الأهمية في دعم الإدارة الفعالة لثروات الموارد الطبيعية في القارة؛ والحد من الآثار السلبية لتغير المناخ من خلال التوجه نحو التحولات الخضراء والتنمية المتكيفة مع تغير المناخ؛ والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة ضمن سياق التنمية المستدامة؛

(و) الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية: سيعالج هذا البرنامج الفرعي القضايا المستجدة التي تمس النساء والفتيات الأفريقيات، وسيقوم أيضا بمساعدة الدول الأعضاء ودعمها في عملها الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ز) الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية: سيجري تنفيذ هذا البرنامج الفرعي من خلال المكاتب الإقليمية الخمسة التي تغطي وسط أفريقيا، وشرقها، وشمالها، وغربها وجنوبها، حيث زُودت تلك المكاتب بمجالات مواضيعية مختارة من أجل تهيئتها للتصدي على نحو أكثر فعالية للتحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الأعضاء في مناطقها دون الإقليمية؛

(ح) التنمية الاقتصادية والتخطيط: سيجري تعزيز هذا البرنامج الفرعي بغرض تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي دعما لتحقيق التحول الهيكلي للدول الأعضاء؛

(ط) السياسات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والشؤون الاجتماعية: سوف يجري تركيز هذا البرنامج الفرعي بمزيد من الدقة للمساهمة في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة الشاملة للجميع والمنصفة في أفريقيا.

٢٤- وسوف تجري مواءمة طرائق التنفيذ مع دور اللجنة بوصفها مجمع فكري سياساتي ينشط في إجراء البحوث والتحليلات السياساتية المتعددة القطاعات بهدف الاستفادة من الركائز الثلاث للتنمية المستدامة: كونها كيان يتولى الدعوة لاجتماعات المنتديات الحكومية الدولية ومنتديات أخرى من قبيل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، لأغراض تقاسم الحلول، وتشجيع التعلم من الأقران وبلورة صوت أفريقي موحد على الصعيد العالمي من أجل دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛ ثم بوصفها جهة مقدمة لخدمات تنمية القدرات، التي تشمل دعم الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود للامتثال للاتفاقات، والمعاهدات، والقواعد والمعايير الدولية، عن طريق أنشطة التوعية في مجال السياسات العامة، وبناء توافق الآراء، والدعم التقني والخدمات الاستشارية السياساتية والتدابير التدريبية.

٢٥- وستتخصص المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة في مجالات مواضيعية مختارة لكفالة اتباعها نهجا أكثر فعالية إزاء القضايا ذات الأولوية التي تشكل مدعاة للقلق والتحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الأعضاء في مناطقها دون الإقليمية. وسوف يجري تعزيز قدرات المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وموارده من أجل توفير التدريب والدعم السياساتي اللازمين لتنفيذ الدول الأعضاء لخطتي عام٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣.

هاء- التعديلات الرئيسية المتعلقة بالبرامج

٢٦- سيجري استحداث التعديلات التالية المتعلقة بالبرامج:

(أ) البرنامج الفرعي ١: يتوخى توسيع نطاق التركيز الذي كان منصبّاً على سياسات الاقتصاد الكلي بحيث يشمل مسائل الحوكمة الاقتصادية؛

(ب) البرنامج الفرعي ٣: بدلا من تركيزه على الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية سيتحول تركيز البرنامج الفرعي إلى تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، ثم يعاد تموضعه ليصبح البرنامج الفرعي ٥: ستتم إعادة تنظيم التركيز على الابتكارات والتكنولوجيات باعتبارها أدوات تيسير للتنمية لدعم جميع المجالات البرنامجية؛

(ج) يُتوخى استحداث برنامج فرعي جديد يحمل الرقم ٣ ويتناول تنمية القطاع الخاص وتمويله؛

(د) سيعاد تصميم البرنامج الفرعي المتعلق بالتنمية الاجتماعية بحيث يصبح البرنامج الفرعي ٩، ويركز بوجه خاص على الفقر والتفاوت وسياسات التنمية الاجتماعية؛

(هـ) وسيتم تعميم عمل اللجنة في مجال تنمية القدرات كوظيفة أساسية في جميع البرامج الفرعية، بحيث يجري إنتاج المعرفة من خلال الحوار بشأن السياسات، والخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية؛

(و) ستغطي العناصر الخمسة للبرنامج الفرعي ٧ المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية مجالات مواضيعية مختارة وفقا للأولويات دون الإقليمية.

واو- الخاتمة وآفاق المستقبل

٢٧- تأتي عملية إعادة تنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استجابة لتغير الديناميات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك بيئة الاقتصاد الكلي الجديدة في أفريقيا، والأطر الإنمائية العالمية والقارية الجديدة والإصلاحات التي تشهدها الأمم المتحدة. وقد جاءت التوجهات الاستراتيجية المقترحة والأولويات البرنامجية المبينة في هذه المذكرة ثمرة لمشاورات مكثفة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

٢٨- وسيسهم تنفيذ المقترحات المقدمة إسهاماً كبيراً في تمكين اللجنة للمضي قدماً في بلورة رؤيتها المتمثلة في خدمة الدول الأعضاء بطريقة أفضل من خلال وضع الأفكار موضع التنفيذ من أجل تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها.